NTU Journal for Administrative and Human Sciences (2024) : 124 - 160
DOI: https://doi.org/10.56286/ntujahs.

IRAQI Academic Scientific Journals

JAHS NTU

P-ISSN: 2789-1240 E-ISSN:2789-1259

NTU Journal for Administrative and Human Sciences

Available online at: https://journals.ntu.edu.iq/index.php/NTU-JMS/index

Legal regulation of food industry technology companies and their role in achieving food security.

Mumtaz Muttaleb Khabsi
Tikrit University

Article Informations

Received: 01. 05. 2024
Accepted: 15.05. 2024
Published online: 01. 06. 2024

Corresponding author :
Name Mumtaz Muttaleb Khabsi
Tikrit University
Email: momtaz_1977@ tu.edu.iq

Key Words:
words
Companies
food industry
food security

A B S T R A C T

Technological advances in agricultural and food systems have achieved gains in productivity, income and human well-being, such that today technological solutions are indispensable for feeding an ever-growing population in the face of limited agricultural land, unsustainable use of natural resources, and increasing shocks and stresses, including climate change. Technological change has reduced the need for manual labor in agriculture. Agricultural automation has emerged, which provides many opportunities by increasing productivity and allowing more care in the management of crops, livestock, aquaculture and forestry. It also reduces the burden of agricultural work, all of which generates new opportunities for entrepreneurship. However, this does not prevent the emergence of many risks involved in agricultural automation, such as the exacerbation of social inequalities in terms of larger and more educated producers having greater capabilities to invest in new technologies or to retain and learn new skills. Climate-smart agriculture has also emerged, which includes the stages of the food systems value chain linking (farm to table), which includes intervention at every stage of the value chain, starting with production by improving fertilizer application practices in order to enhance the efficiency of their use, then collection and processing through... Investing in packaging that maintains food quality, and distribution Leading to consumption through awareness of food loss and waste, and finally disposal of waste through investment in landfills that are not affected by weather conditions, in addition to improving recycling..

©2023 NTU JOURNAL FOR ADMINISTRATIVE AND HUMAN SCIENCES, NORTHERN TECHNICAL UNIVERSITY. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE: **https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/**

التنظيم القانوني لشركات تكنولوجيا صناعة الأغذية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي

أ.م.د. ممتاز مطلب خبصي
كلية القانون–جامعة تكريت

المستخلص:

حقق التطور التكنولوجي في النظم الزراعية والغذائية مكاسباً في الإنتاجية والدخل ورفاه الإنسان، بحيث أصبحت الحلول التكنولوجية اليوم لا غنى عنها لإطعام عدد يتزايد باستمرار من السكان في مواجهة الأراضي الزراعية المحدودة والإستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية وتزايد الصدمات والضغوط، بما فيها التغير المناخي. وقد أدى التغير التكنولوجي الى تقليل الحاجة الى العمل اليدوي في الزراعة، فظهرت الأتمتة الزراعية ، التي تتيح فرصاً كثيرة، من خلال زيادة الإنتاجية والسماح بمزيد من العناية في إدارة المحاصيل والثروة الحيوانية وتربية الأحياء المائية والغابات، كما تقليل عبء العمل الزراعي، وكل ذلك يولد فرصاً جديدة لريادة الأعمال. إلاَ انَ ذلك لا يمنع الى بروز العديد من المخاطر التي تنطوي عليها الأتمتة الزراعية كتفاقم أوجه عدم المساواة الإجتماعية لناحية إمتلاك المنتجين الأكبر والأكثر تعلماً قدرات أكبر للإستثمار في التكنولوجيات الجديدة أو الإحتفاظ بالمهارات الجديدة وتعلمها. كما ظهرت الزراعة الذكية مناخياً والتي تشمل مراحل سلسلة قيمة النظم الغذائية التي تربط (المزرعة بالمائدة)، والتي تشتمل على التدخل في كل مرحلة من مراحل سلسلة القيمة، بدأً من الإنتاج من خلال تحسين ممارسات إضافة الأسمدة من أجل تعزيز كفاءة استخدامها، ثم التجميع فالتجهيز عبر الإستثمار في التغليف الذي يحافظ على جودة الغذاء، والتوزيع ، وصولاً الى الإستهلاك عبر التوعية بشأن الفاقد والمهدر من الأغذية وأخيراً التخلص من النفايات عبر الإستثمار في مكبات النفايات التي لا تتأثر بأحوال الطقس، الى جانب تحسين التدوير.

المقدمة

حقق التطور التكنولوجي في النظم الزراعية والغذائية مكاسباً في الإنتاجية والدخل ورفاه الإنسان، بحيث أصبحت الحلول التكنولوجية اليوم لا غنى عنها لإطعام عدد يتزايد باستمرار من السكان في مواجهة الأراضي الزراعية المحدودة والإستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية وتزايد الصدمات والضغوط، بما فيها التغير المناخي. وقد أدى التغير التكنولوجي الى تقليل الحاجة الى العمل اليدوي في الزراعة، فظهرت الأتمتة الزراعية ،

التي تتيح فرصاً كثيرة، من خلال زيادة الإنتاجية والسماح بمزيد من العناية في إدارة المحاصيل والثروة الحيوانية وتربية الأحياء المائية والغابات، كما تقليل عبء العمل الزراعي، وكل ذلك يولد فرصاً جديدة لريادة الأعمال. إلاَ انَ ذلك لا يمنع الى بروز العديد من المخاطر التي تنطوي عليها الأتمتة الزراعية كتفاقم أوجه عدم المساواة الإجتماعية لناحية إمتلاك المنتجين الأكبر والأكثر تعلماً قدرات أكبر للإستثمار في التكنولوجيات الجديدة أو الإحتفاظ بالمهارات الجديدة وتعلمها. كما ظهرت الزراعة الذكية مناخياً والتي تشمل مراحل سلسلة قيمة النظم الغذائية التي تربط (المزرعة بالمائدة)، والتي تشتمل على التدخل في كل مرحلة من مراحل سلسلة القيمة، بدأً من الإنتاج من خلال تحسين ممارسات إضافة الأسمدة من أجل تعزيز كفاءة استخدامها، ثم التجميع فالتجهيز عبر الإستثمار في التغليف الذي يحافظ على جودة الغذاء، والتوزيع ، وصولاً الى الإستهلاك عبر التوعية بشأن الفاقد والمهدر من الأغذية وأخيراً التخلص من النفايات عبر الإستثمار في مكبات النفايات التي لا تتأثر بأحوال الطقس، الى جانب تحسين التدوير.

فتدعم التكنولوجيا الميزة المطلقة لأي بلد في مجال التجارة، كونها تحدد كيفية الجمع بين عوامل الإنتاج مثل الأرض واليد العاملة، مما يزيد من إنتاجيتها ويخفض تكاليفها، وفي مجال الأغذية والزراعة، تشمل التكنولوجيا كل ما يمكن أ يؤثر على تحويل عوامل الإنتاج الى مخرجات.

إلاَ انَ الفجوة التكنولوجية بين الدول كبيرة، هذا ما يدفع بالتجارة الدولية بالمنتجات الغذائية، ومن دون تلك التجارة من شأن الإختلافات التكنولوجية أن تؤدي الى ارتفاع شديد في أسعار المواد الغذائية في البلدان التي يتدنى فيها نصيب الفرد من الموارد الطبيعية بما يولد آثاراً مهمة على الأمن الغذائي.

وتنطوي تجارة الأغذية على الكثير من المخاطر التي قد تهدد سلامة المستهلك، فتلعب النظم الوطنية للرقابة دوراً محورياً في حماية صحة المستهلكين وضمان ممارسات عادلة ونزيهة في تجارة الأغذية، في إطار مبادئ وتوجيهات الدستور الغذائي للرقابة على الأغذية ، وبالتالي تؤثر الأطر القانونية والمؤسسية على تصميم تلك الأنظمة، وأيَاً كان التصميم المتبع للنظام الوطني للرقابة على الأغذية، فإنَ قياس فعاليته أمر مهم عالمياً للتحقق من عملية استخدام الموارد بشكل جيد إضافة الى حماية صحة المستهلكين ومصالحهم. وتستند اداة التقييم هذه الى المبادئ والخطوط التوجيهية للدستور الغذائي.

وفي بلد مثل العراق تمارس الزراعة في المزارع الصغيرة وتتبع الممارسات التقليدية، مما يقلل من قدرتها على التكيف مع الصدمات التي قد تلحق بالقطاع الزراعي كما تجارة الأغذية، فيعد الإعتماد على الواردات الغذائية من العوامل الخطرة، وهذا ما أثبتته جائحة كورونا وحرب أوكرانيا التي أدتا الى ارتفاع في أسعار السلع الأساسية وتهديد الأمن الغذائي.

ويمتلك العراق أحد أكبر البرامج الغذائية التي تديرها الحكومة في العالم ، من خلال الشركات العامة كالشركة العامة لتجارة المواد الغذائية، والشركة العامة للمعارض والخدمات التجارية العراقية التي تعتبر إحدى تشكيلات وزارة التجارة حيث تتولى فروعها تنظم النشاطات الإستيرادة والتصديرية والخدمات المتعلقة بها، وإقامة المعارض المتخصصة والنوعية في المحافظات بالتنسيق مع مركز الشركة والجهات ذات العلاقة ومنح إجازات الإستيراد والتصدير لدوائر الدولة والقطاع العام والتعاوني والمختلط والخاص. ويتم منح إجازات الإستيراد وفق ضوابط محددة، سنتعرف عليها في سياق الدراسة.

أولاً- الإشكالية

ومن هنا تطرح الإشكالية الكبرى

هل استطاع العراق من مواءمة النظام الوطني للرقابة على نشاط الشركات المصنعة للأغذية مع المعايير العالمية والتي نص عليها بشكل أساسي الدستور الغذائي؟

وسيتم الإجابة عن تلك الإشكالية من خلال تناول عدد من الإشكاليات الفرعية أبرزها:

1. كيف يساهم التطور التكنولوجي في تحقيق الأمن الغذائي؟
2. ما هي المعايير الدولية التي يجب أن تلتزم بها تلك شركات صناعة الأغذية حفاظاً على السلامة الغذائية؟
3. ما هو الإطار القانوني والتنظيمي لعمل تلك الشركات في العراق؟
4. ما هو الدور الذي تؤديه الشركات العامة العراقية في تنظيم عمل تلك الشركات ودعم الأمن الغذائي العراقي؟
5. هل أنَ اللوائح الرقابية والتنظيمية العراقية في نطاق العلاقات التجارية المطابقة للمعايير الدولية تعتبر كافية؟

ثانياً- المنهج المتبع : سيتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض المعايير الدولية لضمان سلامة الأغذية، والإطار القانوني لنشاط شركات تصنيع الأغذية في العراق

وتحليلها لمعرفة مدى فعاليتها عبر مقارنتها بالمعايير الدولية المعتمدة لضمان سلامة الأغذية.

ثالثاً- خطة البحث

المطلب الأول -ماهية تكنولوجيا صناعة الأغذية والمعايير الدوليةالفرع الأول- ماهية تكنولوجيا صناعة الأغدية ودروها في تحقيق الأمن الغذائي

الفرع الثاني- المعايير الدولية لتجارة الأغذية والصحة الغذائية

المطلب ثاني- نشاط شركات صناعة الأغذية في العراق: الإطار القانوني والتحديات

الفرع الأول- في إطار الشركات العامة والجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية

الفرع الثاني-في اطار الجهود العراقية لدعم لإستثمار في القطاع الزراعي والتحديات

الخاتمة والتوصيات

المطلب الأول- ماهية تكنولوجيا صناعة الأغذية والمعايير الدولية

إن نظم الأغذية الزراعية الفعالة والشاملة للجميع والمرنة والمستدامة ضرورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبما يضمن الحق في الغذاء. يغطي نظام الأغذية الزراعية رحلة الغذاء من المزرعة إلى المائدة، بما في ذلك عندما يُزرع ويصطاد ويحصد ويجهز ويعبأ وينقل ويوزع ويتاجر فيه ويشترى ويعد ويؤكل ويتخلص منه. ويشمل نظام الأغذية الزراعية المنتجات غير الغذائية التي تشكل سبل العيش وجميع الناس والأنشطة والاستثمارات والخيارات التي تؤدي دوراً في توفير المنتجات الغذائية والزراعية.

الفرع الأول- ماهية تكنولوجيا صناعة الأغدية ودروها في تحقيق الأمن الغذائي

إن تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض تطوير ممارسات الزراعة المستدامة يمكن أن يؤدي دورًا هاماً في التعجيل بالتقدم نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. كما توفر التكنولوجيات الدعم لصغار المزارعين والمزارعين الأسريين في جهودهم الرامية إلى زيادة الإنتاجية ومصادر الدخل بشكل مستدام، والمساهمة في إنشاء نظم مستدامة لإنتاج الأغذية، وكفالة التآزر في تحقيق الأهداف والغايات الأخرى بطريقة شاملة وتحويلية.

ولا غنى عن تسخير العلم والتكنولوجيا من أجل التغلب على مختلف الصدمات التي تهدد الأمن الغذائي للمجتمعات كتغير المناخ و الأوبئة و غيرها من التحديات التي تمنع البلدان من تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية والارتقاء بالنظم الغذائية والزراعية المستدامة. كما لا بد من استخدام التكنولوجيات من أجل الحد من الضغوط التي تفرضها النظم

الغذائيــة علــى التنــوع البيولــوجي وتخفــيض انبعاثــات غــازات الدفيئــة. فتتــوفر مجموعــة واســعة مــن التكنولوجيــات الزراعيــة التــي تســاعد فــي نقــل الــنظم الغذائيــة والزراعيــة إلــى مــا يتجــاوز خيــارات ســير الأمــور علــى النحــو المعتــاد وتــوفر حلــولاً متكاملــة علــى نطــاق سلاســل الإمــداد الغذائي، مع ما يترتب على ذلك من آثار على جميع أهداف التنمية المستدامة الزراعية .

أولاً– التكنولوجيا الحيوية

تشــكل المــوارد الوراثيــة للأغذيــة والزراعــة أســاس الحيــاة علــى الأرض، حيــث يتميــز التنــوع الــوراثي بأهميــة محوريــة لبقــاء الأنــواع وقــدرتها علــى التكيــف، ووفقــاً لمنظــور الزراعــة المســتدامة والأمــن الغــذائي، تعــد المــوارد الوراثيــة المــادة الأوليــة التــي يعتمــد عليهــا الإنســان لزيــادة الإنتــاج الزراعــي وتحســين ســبل المعيشــة علــى نحــو مســتدام، كمــا التكيــف مــع تغيــر المنــاخ وبنــاء القــدرة علــى الصــمود فــي وجهــه، وقــد أدى كــل مــن التربيــة الإنتقائيــة والتــدجين، فضــلاً عــن الإنتقــاء الطبيعــي، علــى مــدى قــرون الــى زيــادة التنــوع الكبيــر فــي المــوارد الوراثيــة البريــة التــي تســاهم فــي الأغذيــة والزراعــة والتــي أدت الــى تطــور أصــناف وســلالات ومخزونــات عديــدة ومتنوعــة مــن النباتات والحيوانات والكائنات الدقيقة.[1]

فعرفَــت إتفاقيــة التنــوع البيولــوجي لعــام 1992، المــوارد الوراثيــة بأنهــا أيَــة مــواد مــن أصــل نبــاتي أو حيــواني أو جرثــومي أو غيرهــا مــن أصــول تحتــوي علــى وحــدات عاملــة للوراثــة ولهــا قيمــة فعلية أو محتملة. [2]

فتنطــوي التكنولوجيــا الحيويــة علــى إمكانــات وإعــادة تحســين الإنتاجيــة الزراعيــة، وهــي تشــمل مجموعــة واســعة مــن التكنولوجيــات، بمــا فيهــا نُهــج التكنولوجيــا البســيطة كإســتخدام التلقــيح الإصــطناعي وتقنيــات التخميــر والأســمدة الحيويــة، كمــا تشــتمل علــى نُهــج التكنولوجيــا الفائقــة التــي تنطــوي علــى منهجيــات جزئيــة متقدمــة، كــالتحوير الجينــي والتعــرف علــى متواليــة الجينــوم الكاملــة والتنقــيح الجينــي، وعُرِفــت الأغذيــة المعدلــة جينيــاً (Genetically Modified) بأنَهــا تلــك المنتجــات التــي يــتم إنتاجهــا مــن خــلال إجــراء تعــديلات جينيــة عليهــا وفــق أســلوب الهندســة الجينيــة بحيــث تكتســب مواصــفات جديــدة، فيــوفر هــذا الأســلوب نســبة الــتحكم فــي مواصــفات الأغذيــة أكبــر مــن الوســائل التقليديــة التــي كانــت تعتمــد علــى أســلوب تلقــيح أنــواع معينــة وإهمــال أنــواع أخــرى. فتتــيح بالتــالي إنتــاج ســلالات جديــدة مــن المحاصــيل قــد تكــون مضــادة للعطــش أو

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، دليل الزراعة الذكية مناخياً، الطبعة الثانية، روما 2018، ص. 21

[2] الجهاز المركزي للتقيس والسيطرة النوعية، الموارد الوراثية وعلاقتها ببراءات الإختراع، العراق، 2022، ص. 5

لأنواع الفطريات والأمراض. والنتيجة هي محصول أفضل نوعية وأكبر حجماً من الأنواع الطبيعية غير المعالجة جينياً.

وقد تقدمت القدرات المؤسسية والبشرية باطراد في تطبيق التكنولوجيات الحيوية الزراعية لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية. حيث يسمح تعديل الجينات للباحثين بتغيير الحمض النووي الريبي المنزوع الأكسجين لأي كائن تقريبا بسرعة ودقة وتكلفة زهيدة. غير أن السياسات والتشريعات التي تنظم هذه التكنولوجيات وتوائم الحوكمة عبر البلدان ظلت متأخرة. ومن المشاكل الرئيسية عدم الاتفاق على ما إذا كانت الكائنات معدلة الجينوم كائنات معدلة جينياً، وبالتالي تخضع لبروتوكول قرطاجنة المتعلق بالسلامة الأحيائية الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي[3]. وبالإضافة إلى ذلك، ظلت وتيرة انتشار هذه التكنولوجيات أبطأ في البلدان النامية.

إلا إن تكاليف وفوائد استخدام الكائنات المحورة جينيا، وكذلك صعوبات الوصول إليها، قد أثارت سجالاً حول ما تنطوي عليه من وعود من حيث التصدي للتحديات الزراعية. ويستخدم صغار المزارعين المحاصيل المحورة جينياً في العديد من الاقتصاديات النامية والاقتصاديات الناشئة لضمان مقاومة مبيدات الأعشاب و/أو مقاومة الحشرات، ولكن تكلفة البذور المحورة جينياً قد تمثل عائقا أمام استخدامها. بالإضافة إلى ذلك، يواجه صغار المزارعين صعوبة تنفيذ ممارسات الإدارة اللازمة لزراعة المحاصيل المحورة جينيا بأمان على مر الوقت. وإن النقاش الذي يدور حول الكائنات المحورة جينياً يركز على آثارها المحتملة على الأمن الغذائي والبيئة والتنوع البيولوجي وصحة الإنسان والحيوان والسيطرة على النظام الغذائي العالمي وما يقابل ذلك من تداعيات تنظيمية وأخلاقية وفي مجال حقوق الملكية الفكرية. وقد وضع العديد من البلدان أطراً للسلامة البيولوجية من أجل السيطرة على المخاطر المحتملة المرتبطة باستخدام الكائنات المحورة جينيا.

وشهد القطاع الزراعي تطبيق المواد النانوية في مجال الصناعات الغذائية والزراعية في تقديم حلول غذائية كاملة من المزرعة الى الملعقة، كما شهد العديد من المنتجات القائمة على تقنيات النانو، كالأسمدة النانوية ومبديات الآفات النانوية، كوسيلة لإطلاق المغذيات في التربة تدريجياً وبطريقة يمكن التحكم بها، حيث تتميز الأسمدة النانوية بخصائص فريدة كإمتصاص الفائق، وزيادة الإنتاج، وزيادة حجم الأوراق، كما تشمل فرص التكنولوجيا

[3] Secretariat of the Convention on Biological Diversity, Synthetic Biology, CBD Technical Series No.82, March 2015, 1978Synthetic Biology - March 2015.pdf (un.org)

الحيوية النانوية تطبيقات الغذاء والزراعة والطاقة، حيث تتمتع مستشعرات النانو عند استخدامها بدقة عالية في الكشف عن وجود الحشرات أو الفطريات داخل كتلة الحبوب المخزنة في غرف التخزين. وزودت التكنولوجيا النانوية الصناعة بأدوات جديدة لتعديل الجينات النباتية، ما مكن من تطوير أنواع نباتية جديدة بالإعتماد على الهندسة الوراثية وتكنولوجيا النانو والمعلوماتية، ويتم استخدام مستشعرات النانو في الإنتاج الزراعي لاستشعار مجموعة واسعة من الأسمدة ومبيدات الأعشاب والآفات والحشرات، ومسببات الأمراض والرطوبة ودرجة حموضة التربة واستخدامها الخاضع للرقابة بما يعزز إنتاجية المحاصيل.

وتستثمر الصناعات الغذائية أموالاً طائلة في أبحاث تكنولوجيا النانو. فيرى بعض الباحثين بأنَ تقنية النانو قد تكون الحل للعديد من التحديات التي تواجه الإمدادات في العالم اليوم، وتعتبر تلك التقنية أساس العديد من الأطعمة الجديدة من خلال التلاعب بالألوان والنكهات وتغيرها على المستوى النانوني.

2. الأتمتة الزراعية

تأتي الأتمتة الزراعية اليوم بعد رحلة تطور طويلة للميكنة على مر التاريخ، وتعرف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الميكنة بأنها "إستخدام جميع وسائل الآلات والمعدات، من الأدوات اليدوية البسيطة والأساسية الى الآلات الأكثر تطوراً والأكثر اعتماداً على المحركات، في العمليات الزراعية[4].

تتيح تكنولوجيات الأتمتة الأكثر تقدماً من أتمتة المراحل الثلاث المكونة للعملية الزراعية من التشخيص واتخاذ القرار الى تنفيذها ، كتنفيذ الروبوتات المراحل الثلاث بالكامل وبطريقة تلقائية، بينما يرصد المنتجون الزراعيون ببساطة أجهزة الإستشعار ويقومون بصيانة المعدات.

فعلى سبيل المثال، يحتاج المنتجون قبل الري، إلى معرفة مدى حاجة النباتات إلى المياه، وبالمثل يحتاج المنتجون في قطاع الثروة الحيوانية إلى معرفة الحالة الصحية للحيوانات قبل وصف المضادات الحيوة، بحيث يمكن إجراء التشخيص اللازم من خلال أجهزة استشعار يرصدها المنتجون، وبالتالي اتخاذ القرار المناسب. تلك القرارات يمكن اتخاذها

[4] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة – الإستفادة من الأتمتة في الزراعة لتحويل النُظم الزراعية والغذائية، 2022، ص. 4

بناءً على خبرتهم، أو يمكن أتمتة هذه القرارات من خلال وحدات تحكم تُرسل إرشادات استناداً الى المعلومات الواردة من أجهزة الإستشعار في مرحلة التشخيص. وتركز الميكنة الآلية التي تستخدم قوة المحركات بشكل أساسي على المرحلة الأخيرة من المراحل الثلاث، اي الأداء. وهي تستخدم الأتمتة في العمليات الزراعية، مثل الحرث والبذر والتسميد والحلب والتغذة والحصاد والري من بين عمليات أخرى كثيرة.

كما اي تطور تكنولوجي، تفرض الأتمتة الزراعية تحديات كثيرة، تنطوي على عواقب إجتماعية وبيئية سلبية، فيشكل تشتت الأراضي ، على سبيل المثال، قيداً خطيراً يجعل من الأتمتة الزراعية غير مجدية إقتصادياً، كما أنَ الإفتقار الى البنى التحتية التمكينية من طرقات وإمكانية الإتصال الإلكتروني والكهرباء. ومن التحديات الأبرز التي تفرضها الأمتة الزراعية كعدم تكافؤ الفرص و انعدام المساواة في الوصول إلى التكنولوجيات بسبب محدودية الربط الرقمي في المناطق الريفية وانخفاض معدلات استخدام الإنترنت في صفوف النساء مقارنة بالرجال ، الإختلال على صعيد العمالة، حيث يزداد الطلب على الوظائف الأعلى أجراً والتي تتطلب تمتع الإنسان بميزة نسبية على الآلات كإدارة البيانات وتحليلها، وإنخفاض الطلب على الوظائف التي تتطلب أداءً للمهام الروتينية كالزراعة والحصاد[5].

الفرع الثاني– المعايير الدولية لتجارة الأغذية والصحة الغذائية

أولاً– معايير نظام التجارة الدولية

1. الإشتراطات البيئية في التجارة الدولية

يُقصد بالإشتراطات البيئية على أنها "تلك الشروط التي يجب توافرها في المنتجات سواء في مدخلات إنتاجية أو المواد المكونة لها أو في أساليب إنتاجها أو عبوتها وطريقة تغليفها وكذلك المواصفات المحددة لكميات الملوثات الخارجية أثناء العملية الإنتاجية وكيفية التعامل معها." [6]

[5] المرجع نفسه ص. 12

[6] سهيل حسين الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمّان، 2006، ص.35

ووضع هذه المعايير لا يقتصر فقط على القطاع الصناعي لضمان أساليب إنتاج منتجات غير ملوثة للبيئة فحسب، ولكنها تتعداه لتشمل السلع الزراعية التي تمثل الركيزة الأساسية لصادرات العديد من الدول النامية لما تقتضيه العملية الإنتاجية لهذه السلع من إستخدام للمبيدات والأسمدة لحماية التربة فضلاً عن مواصفات التعبئة والتغليف، وبما يؤثر على جودة الغذاء الذي يشكل أحد اهم أبعاد الأمن الغذائي.[7]

2. معايير إتفاق تطبيق تدابير الحفاظ على صحة الإنسان والحيوان والنبات

أولت الأطراف المتفاوضة في جولة الأوروغواي إهتماماً خاصاً بالقواعد والإجراءات الهادفة لحماية صحة الإنسان والحيوان والنبات فأكد إتفاق تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية (SPS[8]) على حق الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في تطبيق الإجراءات اللازمة لحماية حياة وصحة الإنسان والحيوان والنبات، بشرط ألاَ يتم تطبيق تلك الإجراءات بشكلٍ تمييزي وعشوائي وغير مبرر بين الدول التي تسودها نفس الأوضاع، أو أن تجعل منها قيوداً خفية على التجارة.

فيفرض الإتفاق على الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية الإستناد إلى مجموعة من المعايير الدولية والتوصيات الأخرى التي تتبناها هيئة دستور الغذاء العالمي، وتكون هيئة الدستور الغذائي مسؤولة عن حماية صحة المستهلكين وضمان ممارسات نزيهة في التجارة بالأغذية، وتحديد الأولويات المتعلقة بإعداد مشروعات المواصفات، وإعداد الصيغ النهائية للمواصفات [9].

كما تستند الدول إلى المعايير التي يتبناها ويوصي بها المكتب الدولي للأوبئة فيما يتعلق بحياة وصحة الحيوان وحماية الحياة البرية سواء كانت نباتية أو حيوانية، وإلى معايير وتوصيات الإتفاق الدولي لحماية النبات (IPPC[10]) . فيعترف إتفاق (SPS) بحق الدول في فرض إجراءات الصحة النباتية الضرورية لحماية صحة النبات، وهو يؤكد على الحق السيادي لكل دولة في أن تقرر إلى أي مدى سيتبنى معايير (IPPC) عند صياغة قواعده

---

[7] السيد أحمد عبد الخالق، السياسات البيئية والتجارة الدولية، دراسة تحليلية للتاثير المتبادل بين السياسات البيئية والتجارة الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة 1994، ص. 69

[8] SPS: Agreement On The Application of Sanitary and Phytosanitary Measures

[9] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، منظمة الصحة العالمية، هيئة الدستور الغذائي دليل الإجراءات ، الطبعة السادسة والعشرون، www.codexalimentarius.org

[10] IPCC: The International Plant Convention

المتعلقة بمتطلبات وإجراءات الصحة النباتية، بما يعني عدم ترتب أي مسؤولية قانونية على الإتفاق عند حدوث أضرار ناتجة عن قرار بلد ما في تبني أو تطوير أو تطبيق إجراء معين للصحة النباتية.[11]

3. إتفاقات أخرى ذات صلة بتجارة المنتجات الغذائية

i. إتفاق العوائق الفنية أمام التجارة

يُعنى الإتفاق باستخدام الجوانب المتعلقة بالتعبئة والعلامات وبيانات السلع، والمعايير الفنية والمواصفات، وإجراءات الفحص، وإستخراج شهادات الصلاحية.

ii. إتفاق منع سياسات الإغراق

نص الإتفاق علة وقف الإجراءات المضادة للإعراق بعد مرور خمس سنوات على إتخاذها، وعلى الوقف الفوري لأ تحقيق في حالات الإغراق إذا كان هامش الإغراق ضئيلاً يقل عن 2% من سعر تصدسر المنتج، أو إذا كانت الكمية المستوردة من دولة معينة متهمة بالإغراق ضئلة واقل من 3% من الواردات الكلية للمنتج.[12]

iii. إتفاق الفحص قبل الشحن

يُعنى الإتفاق بوضع الضوابط المسموح بها وحقوق الدول بفحص السلع تلمستوردة قبل دخولها إلى أراضيها لجهة الكمية أو القيمة أو الجودة أو المواصفات الفنية.

iv. إتفاق التفتيش الجمركي

يهدف إلى وضع نظام موحد لتحديد قيمة السلعة منعاً للمغالاة في فرض الرسوم الجمركية بشكل عشوائي.

ثانياً– معايير الدستور الغذائي

تأسس نظام الدستور الغذائي عام 1963 وبدأ يتطور مع تطور التجارة الدولية للأغذية، وهو عبارة عن مجموعة من المواصفات الغذائية والنصوص المتصلة بها المعتمدة دولياً بطريقة متسقة، فيشمل الدستور الغذائي مواصفات لجميع الأغذية الرئيسية، سواء كانت مجهزة، أم شبه مجهزة، أم خام، ومخصصة لتوزيعها على المستهلكين. ويتضمن أحكاماً

[11] علي عبد الرحمن علي، إيناس محمد صالح، أثر تدابير الصحة والصحة النباتية على التجارة الدولية الزراعية، معهد بحوث الإقتصاد الزراعي، 2006، ص. 5

[12] فضل علي مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000ص.74

تتعلق بنظافة الأغذية، والمواد المضافة اليها، ومخلفات المبيدات والعقاقير البيطرية والملوثات، وتوسيم العبوات وعرضها، وطرق التحليل وأخذ العينات وتفتيش الصادرات والواردات وإصدار الشهادات[13].

وتلتزم هيئة الدستور الغذائي والأجهزة الفرعية التابعة لها بتعديل مواصفات والنصوص المتصلة بها، كلما اقتضى الأمر، لضمان اتساقها مع تطور صناعة الأغذية والمعارف العلمية المعاصرة. فتساهم المواصفات الدولية والخطوط التوجيهية ومدونات الممارسات الصادرة عن الدستور الغذائي في سلامة التجارة الدولية بالأغذية وفي جودتها وإنصافها، بما يوطد ثقة المستهلك بسلامة وجودة المنتجات الغذائية التي يشترونها، ويمكن للمستوردين الوثوق بأنَ الأغذية التي يطلبونها تتماشى مع الخصائص التي حدودها.

وفيما انَ مواصفات الدستور الغذائي هي بمثابة توصيات يطبقها الأعضاء طوعاً، فهي في العديد من الحالات تشكل أساساً للتشريعات الوطنية، وبما أنَ إتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية قد ذكر مواصفات سلامة الأغذية للدستور الغذائي فهذا يعني أنَ للدستور الغذائي تأثير بعيد المدى في حل النزاعات التجارية.

تؤثر الأوضاع أو الظروف الوطنية كالمستوى المناسب لحماية الصحة العامة، والأطر القانونية والمؤسسية، وتوفير خدمات الدعم مثل الموارد التحليلية على تصميم هذه الأنظمة، وبالتالي لا يوجد نظامان متماثلان[14]، إلاَ أنَه قد حدد وفقاً للدستور الغذائي "مبادئ تفتيش الأغذية المستوردة والمصدرة ومنحها شهادات المصادقة" (CAC/GL20-1995)[15]، كما "الخطوط التوجيهية المتعلقة بنظم الرقابة على الواردات الغذائية" (CAC/GL 47-2003)[16].

---

[13] https://www.fao.org/fao-who-codexalimentarius/about-codex/ar/

[14] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، منظمة الصحة العالمية، أداة تقييم نظام الرقابة على الأغذية، روما 2020، ص. 2

[15] FAO, Principles For Food Inspection And Certification , CAC/GL 20-1995, https://www.fao.org/fao-who-codexalimentarius/shproxy/en/?lnk=1&url=https%253A%252F%252Fworkspace.fao.org%252Fsites%252Fcodex%252FStandards%252FCXG%2B20-1995%252FCXG_020e.pdf

[16] FAO, Guideline For Foo Import Control Systems, CAC/GL 47-2003, CAC/GL 47-2003 Guidelines for Food Import Control Systems-CAC Standards-International-Food Laws & Regulations-Documents-Global FoodMate

1- مبادئ نظم التفتيش ومنح شهادات المصادقة الرسمية

تعتبر نظم تفتيش الأغذية المستوردة والمصدرة ومنحها شهادات المصادقة الرسمية، أحد أهم وسائل الرقابة الغذائية، التي لا بدَ من تصميمها بشكل ملائم دون أن يؤدي ذلك الى عرقلة التجارة العالمية في قطاع الأغذية. فيتعين أن تخضع نظم تفتيش الغذاء ومنحه شهادات المصادقة[17]، خلال تصميمها واستخدامها، الى مجموعة مبادئ تتوافق مع حماية المستهلك وتسير المبادلات التجارية، وترتكز تلك المبادئ على الملاءمة للغرض، اي ان تتسم نظم التفتيش ومنح شهادات المصادقة بالفاعلية المطلقة في تحقيق أهدافها المرسومة؛ وتقييم المخاطر بما يتلاءم مع الظروف، وعدم التمييز التعسفي أو الغير مبرر من قبل البلدان المستوردة، كما ترتكز تلك المبادئ على ضرورة التوافق عبر إستخدام الدول الأعضاء مواصفات الدستور الغذائي والخطوط التوجهة والتوصيات، كعناصر ضمن نظام التفتيش ومنح شهادات المصادقة بما يضمن التوافق بين الدول الأعضاء وعدم التمييز التعسفي، واعتماد الشفافية حيث ينبغي أن تكون مبادئ وعمليات تفتيش الغذاء ومنحها شهادات المصادقة مفتوحة لفحص دقيق من المستهلك أو من يمثله من منظمات والأطراف المعنية، والحفاظ على مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية، حيث ينبغي أن تأخذ البلدان المستورد قدرات البلدان النامية على توفير وسائل الحماية اللازمة بعين الإعتبار عند تصميم وتطبيق نظم التفتيش ومنح شهادات المصادقة.[18]

2- دور التشريعات في إرساء نظام الرقابة[19]

تهدف التشريعات إلى إرساء أسس وسلطة تعمل على تطبيق نظام الرقابة على الواردات الغذائية، فتشكل الإطار القانوني الذي يحكم عمل السلطات المختصة والعمليات

---

[17]" منح شهادات المصادقة، هو إلإجراء الذي تمنح بمقتضاه الهيئات الرسمية المختصة قي المصادقة او الهيئات المعترف بها رسمياً، ضماناً مكتوباً أو ما يعادله بفيد باستيفاء الأغذية أو نظم الرقابة على الأغذية للمتطلبات، ويمكن أن تستند المصادقة على الأغذية، حسب الإقتضاء، على جملة من إجراءات التفتش المختلفة الي قد تشل تفتيشاً مباشراً ومستمراً وتدقيقاً لنظم ضمان الجودة، وفحصاً للمنتحات النهائية"، مبادئ تفتيش الأغذية المستوردة والمصدرة ومنحها شهادات المصادقة، هيئة الدستور الغذائي رقم الوثيقة CAC/GL20-1995

[18] المرجع نفسه، ص. 3

[19] وفقاً للخطوط التوجيهية النتعلقة بنظم الرقابة على الواردات تتضمن التشريعات العقود واللوائح والمتطلبات أ, الإجراءات اتي تصدرها السلطات العمومية، وتكون متعلقة بالأغذية وتشمل حماية الصحة العمومية، وحماية المستهلك، وشروط التجارة المنصفة.

والإجـراءات المطلوبـة للتثبـت مـن مـدى إمتثـال المنتجـات المسـتوردة مقارنـة بالمتطلبـات. وبالتـالي يتوجـب علـى التشـريعات أن تخـول السـلطة المختصـة[20]: تعيـين أعـوان مخـولين؛ – المطالبـة بالإشـعار مسـبقاً عـن إسـتيراد شـحنة لمـادة غذائيـة؛– المطالبـة بالوثـائق، بمـا فـي ذلـك السـماح للسـلطة بالـدخول الـى المبـاني داخـل البلـد المسـتورد، والتفتـيش المـادي للغـذاء ولعبوتـه، وجمـع العينـات والشـروع فـي الإختبـارات التحليليـة، وفحـص الوثـائق التـي قـدمتها سـلطة البلـد المصـدر أو الطـرف المصـدر او المسـتورد، والتثبـت مـن هويـة المنـتج بمـا جـاء فـي الإفـادات الموثقـة؛– تطبيـق خطـط أخـذ العينـات المبنيـة علـى المخـاطر، مـع الأخـذ بعـين الإعتبـار سـجل إمتثـال أغذيـة معينـة للمتطلبـات وصـحة الشـهادات المصـاحبة والمعلومـات الأخـرى ذات الصـلة؛ –فـرض رسـوم علـى تفتـيش الشـحنات وتحليـل العينـات؛– الإعتـراف بـالمختبرات المعتمـدة أو اعتمـاد المختبـرات؛ –قبـول أو رفـض أو احتجـاز أو إتـلاف أو إصـدار امـر بـالإتلاف أو بإعـادة التوضـيب أو التجهيـز أو إعـادة التصـدير أو إرسـال المنـتج الـى البلـد المصـدر أو الإشـارة الـى عـدم صـالحيته للإسـتهلاك البشـري؛ –سـحب الشـحنات بعـد اسـتيرادها؛ –إبقـاء الرقابـة علـى الشـحنات العـابرة خـلال النقـل الـداخلي أو أثنـاء التخـزين قبـل السـماح بالإسـتيراد؛ –تطبيـق التـدابير الإداريـة والقضـائية فـي حـال عـدم تلبيـة متطلبـات معينـة وتقـوم التشـريعات بوضـع أحكـام مـنح الـرخص للمسـتوردين وتسـجيلهم، كمـا الإعتـراف بـنظم التحقـق التـي يسـتعملها المسـتوردون، وآليـة الطعـن فـي الإجـراءات الرسـمية، إضـافة الـى تقيـيم نظـام الرقابـة المعتمـد فـي البلـد المصـدر، وترتيبـات مـنح شـهادات المصـادقة و/أو التفتـيش مـع السلطات المختصة في الدول المصدرة.

كمـا يحـدد الإطـار القـانوني لنظـام الرقابـة علـى الأغذيـة مسـؤوليات السـلطات المشـاركة فـي أي مـن مهـام تفتـيش الغـذاء المسـتورد فـي نقـاط الـدخول، أثنـاء التـوزع أو عنـد نقطـة للبيـع بشـكل محـدد، ويتوجـب قـدر الإمكـان، تلافـي إجـراء عمليـات تفـتش متكـررة وتجنـب الإزدواجيـة فـي إختبـار العنصـر ذاتـه فيمـا يخـص نفـس الشـحنة. ويمكـن لـبعض الـدول المشـاركة فـي تجمعـات إقتصـادية إقليميـة الإعتمـاد علـى عمليـات الرقابـة التـي أجراهـا بلـد آخـر، كمـا يجـوز الإعتمـاد على عمليات الرقابة التي أجراها البلد المصدر.

المطلب ثاني– نشاط شركات صناعة الأغذية في العراق: الإطار القانوني والتحديات

[20] الخطوط التوجيهية المتعلقة بنظم الرقابة على الواردات الغذائية، CAC/GL 47-2003، ص. 4

إنَ احتواء الغذاء على ملوثات، سموم كيميائية أو طبيعية، أو أيَة عناصر دخيلة عن تركيبته الطبيعية، سيؤثر لا محالة على سلامته، صحته وصلاحيته للإستهلاك، ويجعل منه غذاءً فاسداً، هذا ما جعل المشرع يتدخل بمواصفات قياسية للأغذية، وقد سلك ذلك المسلك المشرعين بعد عولمة تجارة الغذاء وظهور منظمة التجارة العالمية التي فرض إنضمامها الى المجتمع الدولي وضع معايير تلائم المعايير العالمية في مجال سلامة وجودة المواد الغذائية.

الفرع الأول- في إطار الشركات العامة والجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية

أولاً- دور الشركات العامة في تنظيم تجارة السلع الغذائية

تُعرَف الشركات العامة العراقية وفق المادة الأولى من قانون الشركات العامة العراقي رقم 22 لسنة 1997 بأنَها:" الوحدة الإقتصادية الممولة ذاتياً والمملوكة بالكامل والتي تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي والإدراي وتعمل وفق أسُسٍ إقتصادية."[21]

فهي بالتالي تتميز بأنَها مملوكة للدولة بالكامل ، وبذلك يكون المشرع العراقي قد حصر الشركات العامة على تلك الوحدات الإقتصادية التي تعود ملكيتها للدولة بالكامل، كما أنَها تتميز بالشخصية المعنوية والتي تميز العنصر الأساس الواجب توفره في مختلف التنظيمات القانونية ولجميع المشروعات العامة أياً كان النظام السائد في الدولة، بما يكسبها الحقوق ويفرض عليها الواجبات، لذلك فاشخصية المعنوية هي الإطار القانوني للشركة العامة إلاَ أنَ الشخصية المعنوية تلك لا تحول دون رقابة الدولة على الشركة العامة من قبل الدولة[22].

وبالتالي تسمح الشخصية المعنوية المعترف بها للشركات العامة، بفصل نشاط الدولة الإداري عن نشاطها التجاري، بغية التمكن من تنفيذ الأساليب التجارية المرنة المتبعة في المشروعات الخاصة بعيداً عن تعقيدات القواعد الإدارية والمالية المطبقة في الدوائر الحكومية غير الملائمة لطبيعة النشاط التجاري، كما تحقيق الإستقلال المالي عن طريق

[21] قانون الشركات العامة رقم 22 لسنة 1997، المادة الأولى

[22] اسيل عامر حمود، الشركات العامة في القانون العراقي رقم 22 لسنة 1997، رسالة ماجيستير، كلية القانون، جامعة النهرين، 2005، ص. 37

فصل ذمتها المالية عن مالية الدولة فيتحقق أسلوب التمويل الذاتي من خلال اعتماد الشركة على أموالها الخاصة بدلاً من موارد الدولة.[23]

وتختص بعض الشركات العامة العراقية في تجارة السلع الغذائية، ومنح إيجازات إستيراد وتصدير المواد الغذائية والزراعية، وتحديد ضوابط التجارة في هذا المجال.

1.الشركة العامة للمعارض والخدمات التجارية العراقية

تعتبر الشركة العامة للمعارض والخدمات التجارية إحدى تشكيلات وزارة التجارة حيث تتولى فروعها تنظيم النشاطات الإستراتيجية والتصديرية والخدمات المتعلقة بها وإقامة المعارض المتخصصة والنوعية في المحافظات العراقية، بالتنسيق مع مركز الشركة والجهات ذات العلاقة ومنح إجازات الإستيراد والتصدير لدوائر الدولة والقطاع العام والتعاوني والمختلط والخاص.

يتولى قسم النشاطات الإستيرادية والخدمات المتعلقة بها ومنح إجازات الإستيراد لدوائر الدولة والقطاع العام والقطاع المختلط والتعاوني والخاص ومتابعة عمل المراكز التجارية العربية والأجنبية داخل العراق ومنحهم إجازات استيراد وفقاً للقانون، وترتبط به شعبة إستيراد المواد الزراعية والغذائية والزراعية بالتنسيق مع الجهات القطاعية ومتابعة إنجازها.

أ. في منح إجازة إستيراد المواد الغذائية والزراعية

تعتبر إجازة الإستيراد متاحة لجميع الشركات الوطنية والمساهمة والمشاريع الإستثمارية المرخصة وفقاً لقانون الإستثمار، كما الوكالات المسجلة لدى دوائرة تسجيل الشركات وفروع الشركات الأجنبية.

وتخضع عملية منح إجازة الإستيراد الصادرة من الشركة العامة للمعارض والخدمات التجارية العراقية إلى عدد من التعليمات، فإذا كانت فروع الشركات العربية والأجنبية العاملة في العراق يتم إصدار هوية الإستيراد وفق نظام فروع الشركات الأجنبية رقم (2) لسنة 2017 المادة 6 والمادة 14، وتخضع عملية منح إجازة إستيراد المواد الغذائية لمجموعة تعليمات[24] ، حيث يتم إصدار إجازات إستيراد المواد الغذائية والزراعية إستناداً

[23] Yves Gaudemet, Jean-Claude Venizia, André de laubadère, Traité de Droit Administratif, Librairie Générale de Droit et de Jurisprudence (L.G.D.J), 1999, p.37

[24] تعليمات منح هوية الإستيراد الصادرة من الشركة العامة للمعارض والخدمات التجارية العراقية، http://fairs.iq/%d8%a5%d8%ac%d8%a7%d8%b2%d8%a7%d8%aa-/%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%b3%d8%aa%d9%8a%d8%b1%d8%a7%d8%af

إلى موافقةٍ مسبقة من وزارة الزراعة بالنسبة للمواد الأولية الخام إستناداً إلى قرارات مجلس الوزراء رقم 1741 تاريخ 2006/6/27 و 13215 تارخ 5/14/ 2009 و 2281 في 2007/2/14؛ و يتم إصدار إجازات إستيراد بالمواد الغذائية المصنفة إستناداً الى قرار مجلس الوزراء الرقم 3371 في 2008/12/31 بعد قيام المستورد بجلب كتاب صادر عن وزارة الصحة يؤيد توفر مخزن مستوفي للشروط الصحية لخزن المواد الغذائية، والإلتزام بكافة التعليمات التي ترد من الجهات القطاعية المسؤولة حول منع أو فتح إستيراد للمواد الغذائية وكذلك بالنسبة لقرارات الهيئة الإستشارية لسلامة الأغذية والموقف الوبائي لمرض إنفلونزا الطيور.

ب. في ضوابط منح إجازة الإستيراد

- تكون مدة نفاذ الإجازة سنتان من تاريخ صدورها؛
- ويحق للمستورد تحديد منفذين للإستيراد (منفذ ومنفذ بديل) ويسمح له بتغيير المنفذ لمرة واحدة وذلك بتقديم طلب للشركة العامة للمعارض والخدمات التجارية العراقية؛
- تمنح إجازات الإستيراد للنباتات ومنتجاتها المجهزة بشكل لم يحولها عن طبيعتها النباتية، والمنتجات الزراعية الموسمة والحيوانات الحية يتم تحديد (مدة الإجازة ، الكمية، المنشأ، المنفذ) من قبل الجهة القطاعية المعنية في وزراة الزراعة ووفقاً لقانون الحجر الزراعي رقم 76 لسنة 2012، وقانون الصحة الحيوانية رقم 32 لسنة 2013، والروزنامة الزراعية الموسمية
- مطابقة السلع الواردة للعراق للمواصفات القياسية العراقي المعتمدة من قبل الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية، وخضوعها لفحوص الجهات المختصة الأخرى كوزراة الصحة والزراعة أو أي جهة خاصة أخرى معتمدة على أن ترافق كافة المستمسكات الخاصة بشهادات الفحص الدولية والشهادات التي تحددها الجهات القطاعية[25].

2. الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية

تتولى الشركة استيراد حاجتها من المواد الغذائية في ضوء التخصيصات المالية التي يتم تأمينها من موازنة الدولة العراقية[26].

[25] المرجع نفسه

[26] https://www.iraqisearch.com/ar/

3.الشركة العامة للتجهيزات الزراعية

هي إحدى تشكيلات وزارة الزراعة، تأسست بموجب قانون وزراة الزراعة والري رقم 76 لسنة 1978، وهي تعمل على تطوير العملية الزراعية من خلال توفير المستلزمات الزراعية من المكائن والمنظومات الري والأسمدة والبذور والمبيدات وكافة المستلزمات الزراعية الأخرى، كما تهدف إلى إدخال التقانات الحديثة وترويج استخدامها في القطاع الزراعي، وتوفير المخزون الإحتياطي الى جانب إمداد المزارعين والفلاحين بالمستلزمات الزراعية وإسناد حملات الإستزراع والحصاد وتحقيق زادة في الإنتاج والإنتاجية وصولاً إلى توفير الوفرة الزراعية المنشودة.

وبالتالي تمارس الشركة الأعمال التجارية من نقل وتخزين وتأمين وتسويق وفتح المعارض والمخازن وتعيين الوكلاء للبيع بالجملة والمفرد، كما إمتلاك الأموال المنقولة وغير المنقولة ومختلف المكائن ووسائط النقل وتسجيلها باسمها وبيعها ورهنها وإيجارها وإجراء كافة التصرفت القانونية بشأنها، وإجراء المناقصات والمزايدات والدخول في مختلف التعهدات مع القطاعات الإقتصادية والمالية العراقية والأجنبية وعقد العقود.[27]

ثانياً– دور الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية

تأسس الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية عام 1979 بموجب القانون رقم 54 الصادر في 1979/6/4، وارتبط بمجلس التخطيط، وللجهاز شخصية معنوية واستقلال مادي وإداري لممارسة أعماله وتحقيق أهدافه، كما له حق التمتع بجميع أنواع التصرفات القانونية المنصوص عليها في قانون إنشائه[28]، وأتى إنشاء الجهاز للتأكيد على ضرورة تبني نظام الرقابة الصناعية على الإنتاج في المشاريع وإخضاعه للتطوير المستمر بما يجعل المنتجات الصناعية الوطنية قادرة على منافسة السلع في الدول المتقدمة والعمل على توطيد ثقة المستهلك بالصناعة الوطنية، وتم ربط الجهاز بوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي نظراً لطبيعة عمله الرقابي والحيادي.[29]

---

[27] بيان تأسيس الشركة العامة للتجهيزات الزراعية، 1988، بيان تأسيس الشركة العامة للتجهيزات الزراعية – القوانين والتشريعات العراقية(dorar-aliraq.net)

[28] قانون الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية رقم (54) لسنة 1979، المادة الأولى

[29] الجهاز المدزي للتقييس والسيطرة النوعية، نبذة عن الجهاز، الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية (cosqc.gov.iq)

تتعدد إختصاصات الجهاز فهو يعتمد نظام قومي للقياس والرقابة ومراقبة تطبيقه، وإيجاد وحفظ قائمة ومراجع المعايير القياسية العراقية، وإعتماد ونشر ومراجعة وتعديل وإلغاء واستبدال المواصفات القياسية العراقية ومراقبة تطبيقها، وإعتماد ومراقبة نظام قومي للسيطرة وتقديم المساعدة الفنية للقطاعات المختلفة في إيجاد دوائر للسيطرة النوعية فيها، كما منح علامة الجودة وإجازة استعمالها وتجديدها، ومراقبة جودة السلع والمنتجات الوطنية لأغراض التصدير، إضافة الى توحيد وتطوير وسائل وطرق القياس ومعايرة أجهز القياس وضبطها وإصدار شهادة المعايرة، وإجراء الفحوصات والتحاليل والإختبارات والبحوث الخاصة بالتقييس والسيطرة النوعية مباشرة، تنظيم عمليات الفحص والتفتيش التقني للمكائن والمعدات والأجهزة، تقديم المشورة العلمية، والنظر في مقترحات وشكاوي المستهلكين والمنتجين فيما يتعلق بمواصفات ونوعية المنتجات، اعداد وتدريب العاملين في مجالات التقييس والسيطرة النوعية، والتعاون الدولي بغية تطوير فعاليات الجهاز.[30]

وتكون المواصفات والمعايير القياسية العراقية التي يعتمدها الجهاز، ملزمة وواجبة التطبيق في جميع أنحاء الجمهورية العراقية، حيث يعلن عن اعتمادها في بيان ينشره الجهاز في الجريدة الرسمية، يوضح فيه عنوان ورقم المواصفة القياسية العراقية التي يعتمدها، والتاريخ لنفاذ إلزامة التطبيق، ويستمر العمل بالمواصفات القياسية الملزمة لحين إلغائها أو تعديلها، ويسري هذا الحكم على السلع والمنتات المستوردة، ولا يجوز منح إجازة تأسيس أي مشروع جديد، بموجب قانون تنمية وتنظيم الإستثمار الصناعي رقم (22) لسنة 1973، ما لم يحدد صاحب المشروع المواصفات التي يعتزم الإنتاج بموجبها، حيث تقوم الجهة المختصة باستحصال تأييد الجهاز لها.[31]

وفي حال مخالفة تطبيق المواصفات القياسية العراقية أو المعملية الصادرة، يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز السنة، أو بغرامة لاتزيد على خمسة آلاف دينار، او بكلتا العقوبتين، مع مصادرة المواد والمنتجات المعنية من السوق، ومن التداول والمنتجات المعنية من السوق، ومن التداول على نفقة المخالف.[32]

[30] المرجع نفسه

[31] قانون الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية رقم (54) لسنة 1979، مرجع سابق، المادة 11

[32] المرجع نفسه المادة 13

1. النظـام القـومي للسـيطرة النوعيـة[33] (1988)، يشـمل النظـام القـومي للسـيطرة النوعيـة مجموعـة المبـادئ والأسـس والإجـراءات المعتمـدة لتحقيـق الأهـداف التاليـة :- تحقيـق النوعيـة فـي المنتجـات المحليـة وفـق المواصـفات المعتمـدة والعمـل علـى تحسـينها،-حمايـة المسـتهلك بضـمان حصـوله علـى المنتجـات المطابقـة للمواصـفات القياسـية، - ضـمان اسـتيراد وتصـدير المـواد والمنتجـات والسـلع المطابقـة للمواصـفات المعتمـدة،- نشـر الـوعي فـي مجـال السـيطرة النوعية ودعم وتطوير الرقابة الجماهيرية".[34]

وبالتـالي يقـع علـى عـاتق الـوزارات والجهـات المختصـة وفـق النظـام القـومي للسـيطرة النوعيـة، إعتمـاد الأهـداف والسياسـات النوعيـة والخطـط ووضـع الأسـاليب للضـمان تنفيـذها بمـا يـؤمن تحقيـق النوعيـة وفـق المواصـفات المعتمـدة، وتزويـد جهـاز التقيـيس والسـيطرة النوعيـة بالمعلومـات الخاصـة بالنوعيـة والتنسـيق معـه فـي هـذا المجـال، أمَـا علـى مسـتوى المنشـآت والمصـانع، فيقـع علـى عاتقهـا إعـداد نظـام للسـيطرة النوعيـة فـي ضـوء الـدليل العـام للسـيطرة النوعيـة المعـد مـن قبـل الجهـاز وتطبيقـه فـي كافـة المراحـل، وإنشـاء وحـدات للسـيطرة النوعيـة، وتـوفير مسـتلزمات التصـنيع بالنوعيـة المقـررة مـن أجهـزة ومكـائن ومختبـرات وتكنولوجيـا، وأجهـزة فحـص وقيـاس ومخـازن ملائمـة وكافـة المسـتلزمات الأخـرى، وعـدم تسـويق المنتجـات غير المطابقة للمواصفات.[35]

يتـولى الجهـاز فـي مجـال الإنتـاج والتسـويق، عمليـة إعـداد وتـوفير مواصـفات عراقيـة للمنتجـات والمـواد وإقـرار المواصـفات المعمليـة، وبالتـالي مراقبـة وتفتـيش منتجـات المنشـآت والمشـاريع الإنتاجيـة والتسـويقية وفـق الأسـلوب الـذي يحـدده وإتخـاذ الإجـراءات اللازمـة وفـق قـانون الجهاز رقم 54 لسنة 1979 في حالات المخالفة.

فـي مجـال الإسـتيراد يعتمـد الجهـاز المواصـفات القياسـية لأغـراض الإسـتيراد، ويحـدد السـلع والمـواد والمنتجـات الخاضـعة للفحـص والتفتـيش، وإجـراء الفحـص علـى العينـات وفـق متطلبـات المواصـفات المعتمـدة عنـد الإسـتيراد موقعيـاً أو فـي مختبـرات الجهـاز وعلـى ضـوء نتـائج

[33] "السيطرة النوعية، وهي مجموعة العمليات الفنية لمنتوج وفق المواصفات المعتمدة أو تحسين تللك النوعية مع مراعاة أن يكون الإنتاج بأفضل مستوى إقتصادي يلبي حاجات المستهلك"، النظام القومي للسيطرة النوعية لسنة 1988، المادة 2

[34] المرجع نفسه، المادة 1

[35] المرجع نفسه، المادة 3

الفحص والتفتيش يقوم الجاهز بالسماح بإخراج السلع والمواد والمتجات المطابقة للمواصفات المتعتمدة في حوزة الجمارك، أو عدم السماح واتخاز ما يلزم من قبل الجهات المعنية أمَا بإتلافها أو إعادتها الى الجهة الموردة.

فتقوم سلطات التقييس والسيطرة في العراق تقوم بأخذ عينات عشوائية من المنتجات وفي حالة إكتشاف مخالفة بسيطة تقام دعوة قضائية على الشركة بشقين، الأول مدني وهو الذي تتكفل به شركات التأمين للتعويض النقدي، والثاني جنائي الذي يفضي الى حبس واحتجاز المديرين التنفيذيين، وخصوصاً إذا ثبت تهمة "القتل غير العمد".[36]

هذا ويقع على عاتق الجهات المستوردة تحديد مواصفات المواد والسلع والمنتجات بالإعتماد على المواصفات القياسية العراقية أو التي يقرها الجهاز، وعدم استيراد المواد الخاضعة لقرار علامة السلامة إلا بعد موافقته بتوافر متطلبات السلامة، وعدم استيراد المواد الكيماوية والمستحضرات المستعملة لأغراض الطبية أو الصناعية أو الزراعية إلا بعد أن تزويد الجهات المستوردة الجهات المختصة بشرح كاف عن الأعراض المرضية للتسمم وتأثيرها على البيئة نتيجة تناول تلك المواد عن طريق الخطأ أو التعرض لها وطرق معالجتها، وعدم التصرف بالمواد المستوردة والتي لها علاقة بصلاحيتها للإستهلاك البشري كالمواد الغذائية والمشروبات والمستحضرات الطبية إلا بعد الحصول على شهادة صحية من قبل وزراة الصحة.[37]

2. قانون براءة الإختراع والنماذج الصناعية رقم 65 لسنة 1970 المعدل والتعليمات

وفقاً لقانون براءة الإختراع والنماذج الزراعية رقم 65 لسنة 1970 المعدل، تم إعداد سجل في الجهاز المركزي للتقييس سميَ بسجل براءات الإختراع حيث تسجل فيه البراءات وجميع البيانات المتعلقة بها وفقاً لأحكام القانون، فنصَت المادة السابعة منه أنَه يحق للعراقيين وللمواطنين العرب كما الأجانب الذين ينتمون الى دول تعامل العراق معاملة المقابلة بالمثل حق طلب براءات الإختراع، كما الشركات أو الجمعيات أو المؤسسات التي تؤسس في العراق أو في دول تعامل العراق معاملة المقابلة بالمثل متى كانت متمتعة بالشخصية

[36] إندبندنت عربية، هل تخضع المنتجات الغذائية في العراق لسلسلة شروط التخزين؟، 3 مارس 2023، www.inependentarabia.com

[37] المرجع نفسه، المادة 3، الفقرة الثالثة.

المعنوية وأرباب الصناعة أو المنتجين أو التجار أو العمال بشرط أن يسجل الإختراع ابتداءً باسم المخترع إلاّ إذا كان الإختراع سبق وأن سجل خارج العراق فيجوز حينئذٍ تسجيله باسم الشركة أو المؤسسة أو الجمعية المالكة له.[38] وتخول البراءة مالك حق الإختراع دون غيره الحق في إستغلال الإختراع بجيمع الطرق القانونية.

ويعاقب بالحبس مدة لاتزيد على سنتين ولاتقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على عشرة آلاف دينار ولاتقل عن ثلاثة آلاف دينار:" – كل من قلد إختراعاً منحت عنه براءة وفقاً لأحكام القانون،– كل من قلد نموذجاً صناعياً صدرت به شهادة وفقاً لأحكام هذا القانون؛– كل من قلد نموذجاً صناعياً صدرت به شهادة وفقاً لأحكام هذا القانون؛– كل من باع أو عرض للبيع وللتداول أو استورد من الخارج أو حاز بقصد الإتجار منتجات مقلدة أو مواد تشتمل على إختراع أو نموذج صناعي مقلد مع علمه بذلك متى كان الإختراع أو النموذج مسجلاً في العراق؛– كل من وضع بغير وجه حق على المنتجات أو الإعلانات او العلامات التجارية أو غير ذلك بيانات تؤدي الى الإعتقاد بحصوله على براءة إختراع أو بتسجيله أو استعمل نموذجاً صناعياً مسجلاً خلافاً لأحكام هذا القانون؛– كل من حاز بغير وجه حق براءة أو شهادة نموذج صناعي سبق وسجل في داخل العراق او خارجه."[39]

3. في وسم الموازين والمقاييس والمكاييل التجارية:

تتولى دائرة التقييس في جهاز التقييس والسيطرة النوعية وضع النظام القومي للقياس ومراقبة تنفيذه، وإعداد المواصفات القياسية العراقية للقطاعات الإنتاجية وطرق وأساليب العمل المتعلقة، كما إجراء عملات القياس والتدقيق والمعايرة وإصدار الشهادات الخاصة بها، ومعايرة ووسم الأوزان والمقاييس والماكاييل، ومراقبة تطبيق النظام الدولي لوحدات القياس.

الفرع الثاني–في اطار الجهود العراقية لدعم لإستثمار في القطاع الزراعي والتحديات

تمثلت الجهود العراقية في سياق الإعداد للإنضمام الى المنظمة في تشريع سلسلة من القوانين التي تخدم المستهلك العراقي بكافة توجهاته كقانون حماية المنتج الوطني، وقانون

[38] جمهورية العراق، مجلس الوزراء، الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية قسم الملكية الصناعية، قانون براءة الإختراع والنماذج الصناعة رقم 65 لسنة 1970 المعدل والتعليمات، المادة السابعة، قانون براءة الاختراع والنماذج الصناعية رقم 65لسنة 1970(cosqc.gov.iq) pdf.

[39] المرجع نفسه، المادة 44

حمايــة المســتهلك، وقــانون المنافســة ومنــع الإحتكــار، وقــانون التعرفــة الجمركــة، وغيرهــا مــن القـوانين، والتـي تعـد ذات اهميـة فـي جـذب الإسـتثمارات فـي مجـال القطـاع الزراعـي وتصـنيع السـلع الغذائيـة ونقـل التكنولوجيـا الضـرورية لهـذا القطـاع، وذلـك مـن خـلال تنظـيم المنافسـة ومنع الإحتكار.

أولاً- جهود دعم الإستثمار وتنظيم المنافسة ومنع الإحتكار وتحقيق الأمن الغذائي

1- القانون رقم 13 لسنة 2006 لدعم الإستثمار

يعـد تحسـين القـوانين الداخليـة وتـوفير الفـرص الاقتصـادية والانفتـاح السياسـي للدولـة علـى العـالم عوامـل جاذبـة للاسـتثمارات مـن داخـل الدولـة وخارجهـا، ولمـا كـان تـدفق رؤوس الأمـوال الأجنبيـة علـى محـيط الدولـة يـؤدي إلـى تغذيـة مركـزة للاقتصـاد الـوطني فـإن الاسـتثمار الأجنبـي يتفـوق مـن هـذه الناحيـة علـى الاسـتثمار الـداخلي، ممـا يقتضـي تـوفير الضـمانات اللازمـة لتشـجيع الاسـتثمار الأجنبـي، وقـد وفـر قـانون الاسـتثمار العراقـي رقـم (13) لسـنة 2006، بعض تلك الضمانات الا انه لم يحسن في تحديد نطاق تطبيقها[40].

يهـدف القـانون رقـم 13 لسـنة 2006 كمـا القـانون رقـم 50 لسـنة 2015 الـى تشـجيع الإسـتثمارات ونقـل التقنيـات الحديثـة للإسـهام فـي عمليـة تنميـة العـراق وتطـوره وتوسـيع قاعدتـه الإنتاجيـة والخدميـة وتنويعهـا، وتشـجيع القطـاع الخـاص العراقـي والأجنبـي للإسـتثمار فـي العـراق مـن خـلال نـوفير التسـهيلات اللازمـة لتأسـيس المشـاريع الإسـتثمارية وتعزيـز القـدرة التنافسية.

لـذلك سـاوى المشـرع العراقـي، بـين المسـتثمر الـوطني والأجنبـي فـي الضـمانات والامتيـازات فـي المـادة العاشـرة مـن قـانون الإسـتثمار رقـم 13 لعـام 2006، إذ نصـت فـي الفقـرة الأولـى علـى أنَـه:" يتمتـع المُسـتثمر العراقـي أو الأجبـي بجميـع المزايـا والتسـهيلات والضـمانات المنصوص عليها في هذا القانون."[41]

ومـن المزايـا التـي قـدمها القـانون أنَـه أجـاز للمسـتثمر إقامـة مشـاريع إسـتثمارية صـناعية ومخـازن خاصـة بالقطـاع الزراعـي والأراضـي الزراعيـة والعقـود الزراعيـة داخـل وخـارج حـدود

---

[40] عبد الرسول عبد الرضا و خير الدين كاظم عبيد، تأثير الصفة الأجنبية في قانون الاستثمار العراقي رقم 13 لسنة 2006، منشورات جامعة بابل، 2009. ص91 – 105.

[41] القوانين والتشريعات العراقية، درر العراق، قانون الإستثمار، رقم التشريع 13، تاريخ التشريع 2006، http://wiki.dorar-aliraq.net/iraqilaws/law/20762.html

التصميم الأساس للمشروع الإستثماري، كما يحق للمستثمر من تسجيل براءة الإختراع لمشروعه الإستثماري وفقاً للقانون ، وقد اختلفت الفرص الإستثمارية من منطقة الى أخرى وفق إحتياجات الإقتصاد العراقي، كما اختلفت أعداد ومساحات الفرص الإستثمارية الزراعية في محافظات العراق، وكذلك تنوعت الفرص الإستثمارية في قطاع الصناعة والمعادن، وكان من ضمنها مشاريع إنتاج وصيانة منظومات الري.[42]

2- تنظيم المنافسة ومنع الإحتكار في إطار القانون رقم 14 لسنة 2010

تعتبر المنافسة أداة مهمة لتعزيز قدرة المنشآت الإقتصادية في السوق، وخلق التنافس فيما بينها لتحسين جودة المنتج المقدم للمستهلك، فتُشكل قوانين المنافسة أهم الآليات القانونية لحمايتها ومنع إنحراف مسارها، ومنع الإحتكار.

أظهر العراق تطوراً في الإطار التشريعي لتنظيم المنافسة ومنع الإحتكار مقارنةً مع المعايير الدولية، فاحتلت تشريعاته درجةً متطورة بما يدل على أنه يمتلك الإطار التشريعي اللازم لتنظيم المنافسة ومنع الإحتكار،[43] واحتلت التشريعات العراقية مرتبةً قويةً[44]، في تعريف المنافسة والتي تعد ضرورية لتنظيمها بما يتوافق مع المعايير الدولية، مع تحديد معظم المكونات المطلوبة لتشريعات المنافسة. عرَف قانون المنافسة ومنع الإحتكار رقم (14) لسنة 2010، المنافسة في المادة الأولى على أنها "الجهود المبذولة في سبيل التفوق الإقتصادي"، وإنَ الإيجاز في التعريف من الأسباب التي وضعت العراق في مرتبة القوي جداً لأنه يتوافق مع المتطلبات والتوصيات المتعلقة بهيكل التعاريف ونطاقها المشار إليهما في قالب القانون الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

وتم تعريف الإحتكار على أنَه "كل فعل أو إتفاق أو تفاهم صدر من شخص أو أكثر طبيعي أو معنوي أو ممن توسط بينهم للتحكم بالسعر أو نوعية السلع والخدمات بما يؤدي إلى إلحاق الضرر بالمجتمع".[45] ولضمان عدم تجاوز قواعد تنظيم المنافسة أوجد المشرع العراقي مجلس شؤون المنافسة ومنع الإحتكار حيث يتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي والإداري ويرتبط برئاسة الوزراء.

---

[42] الهيئة الوطنية للإستثمار، جمهورية العراق، رئاسة مجلس الوزراء، قانون الإستثمرا والفرص الإستثمارية، ص.48-49، (investpromo.gov.iq) 商业

[43] المرجع نفسه، ص. 27-28

[44] المرجع نفسه، ص. 29

[45] مجلس النواب العراقي، القوانين الصادرة، القانون رقم (14) لسنة 2010، قانون المنافسة ومنع الإحتكار

يتولى مجلس شؤون المنافسة والإحتكار عملية إعداد الخطة العامة للمنافسة ومنع الإحتكار ومشروعات التشريعات ذات الصلة، ونشر ثقافة المنافسة ومنه الإحتكار وحمايتها وتشجيعها، كما تقصي المعلومات والممارسات المخلة بقواعد المنافسة ومنع الإحتكار، وإجراء التحقيقات اللازمة[46].

وقد حظر المشرع العراقي الممارسات المخلة بالمنافسة والتي يظهر أنها تنقسم إلى فئتين، حيث تتعلق الفئة الأولى بالأسعار، والفئة الثانية المتعلقة بالممارسات المتعلقة بالتعامل، فنصت المادة العاشرة من القانون على أنه تحظر الممارسات المقيدة للمنافسة والتي يكون الهدف منها " 1-تحديد أسعار السلع أو الخدمات أو شروط البيع، 2 – تحديد كمية السلع أو أداء الخدمات، 3- تقاسم الأسواق على أساس المناطق الجغرافية أو كميات المبيعات أو المشتريات أو العملاء أو على أي أساس آخر يؤثر سلباً على المنافسة ومنع الإحتكار،4- التصرف أو السلوك المؤدي لعرقلة دخول مؤسسات إلى السوق أو إقصائها عنه،5- التواطؤ في العطاءات أو العروض في مناقصة أو مزايدة، 6- التمييز بين العملاء في العقود المتشابهة بالنسبة لأسعار السلع والخدمات..".[47]

3- الإستراتيجية العراقية للأمن الغذائي

وافقت الحكومة العراقية عام 2018 على العمل على ركائز خمسة في سياق إلتزامها باهداف التنمية المستدامة ال17 ، وهذه الركائز هي : – تحسين أدوات شبكة الحماية؛ – تعزيز الإنتاج الزراعي المستدام؛ – معالجة العبء المضاعف الناجم عن سوء تغذية؛ – زيادة فرص التوظيف خاصة بين الشباب والنساء؛ -إصلاح سياسات التسويق والتجارة والتسعير[48].

وقد أخذت الرؤية التي تبنتها التنمية القطرية (2018-2022) بعين الإعتبار السمات المختلفة لتعزيز الإنتاجية من خلال تبني مجموعة من السياسات الإستثمارية للتركيز على البنى التحتية الإجتماعية والإقتصادية واستصلاح الأراضي والبحوث والتحسينات الوراثية للنباتات الثروة الحيوانية والخدمات الزراعية والبيطرية، والحفاظ على التنوع الحيوي من

[46] المرجع نفسه، المادة 7

[47] المرجع نفسه المادة 10

[48] برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة، المراجعة الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي والتغذية في العراق، تشرين الأول 2018، ص.4

خلال إنشاء المحميات، كما دعم إستثمارات القطاع الخاص من خلال تطوير أسواق مالية كافية وسياسات إئتمانية، وإنشاء مؤسسات مشتركة بين القطاعين العام والخاص، ومرافق البنية التحتية والمساعدة الفنية، والتنبه الى المشاكل المتعلقة بالحقوق المائية الدولية والتوزيع الداخلي للمياه، وإدخال طرق الري الحديثة وتشجيع خريجي كليات الطب البيطري والمدارس المهنية الزراعية على تأسيس الشركات والمؤسسات الزراعية في سبيل التنمية الريفية مستفيدين في ذلك من القانون رقم 24 لعام 2013 ، وإنشاء جمعات محلية لصغار المزارعين أو جمعيات تعاونية زراعة بغية توفير خدمات الإرشاد الزراعي كالتسوق والتمويل واستخدامات الماه والصيانة والميكنة الزراعية والمخازن والتخزين البارد والنقل في المجتمعات الريفية[49].

ثانياً- واقع تجارة السلع الزراعية والتحديات

1- واقع تجارة المنتجات الزراعية

يتطلب معرفة الأثر الإجمالي لحركة التجارة العراقية معرفة صافي الميزان, فعلى حسب وزارة التخطيط العراقية وبيانات التجارة الخارجية فإن الصادرات الزراعية في عام 2021 لم تتجاوز 50.5 مليون دولاراً, مقابل ورادات للمواد السلعية غير النفطية 10.7 مليار دولاراً معظمها سلع غذائية [(50)].

إذاً لا مجال للمقارنة بين الواردات والصادرات العراقية للغذاء، حيث توجد فجوة كبيرة، ومن هذا العرض المختصر يتضح أن العراق مستورد للغذاء، وهذا يجعلها أكثر ارتباطا بحركة التجارة الدولية في مجال الغذاء.

2- تحديات القطاع الزراعي والصناعات الغذائية في العراق

أ- التحديات على مستوى التجارة الدولية

ركزت السياسات الإقتصادية العراقية بعد عام 2003، على تحقيق الإنفتاح الدولي والعمل على تأسيس قواعد إقتصادية وتشريعية حديثة، بهدف الإنضمام الى منظمة التجارة العالمية كعضو، إلاَ أنه لم يستطع من الحصول على تلك العضوية ، وقد حصل على صفة عضو مراقب في المنظمة في شباط 2004. يرى المختصون في الشأن الإقتصادي ، إلى أنَ العراق تنقصه اللوائح الرقابية التنظمية في نطاق العلاقات التجارية والمتطلبات الأممية،

[49] المرجع نفسه ص. 30

[(50)] بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء, التقرير السنوي, مديرية إحصاءات الزراعي، 2021، ص3.

المطابقة للمعايير المعتمدة عالمياً. فيعاني العراق من نقص في جزء من التشريعات الإقتصادية الهامة[51].

إضافة الى بروز قيدين يشكلان عائقين أمام إستفادة العراق من الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية، الأول يتمثل في كون العراق بلداً مستورداً، وأنَه لا يمتلك القدرة التنافسية للسلع العالمية لكي يتمكن من التصدير، أمَا العائق الثاني هو إعتماد الإقتصاد العراقي على النفط الخام ، الذي لا يخضع لمعايير منظمة التجارة العالمية.

ومازالت وزارة التجارة العراقية تعمل على إنجاز المتطلبات الخاصة بانضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية، خصوصاً فيما يتعلق بمتطلبات السلع والخدمات وملف الزراعة وتحديث النظام الجمركي،[52]

وفي سياق عملية إعداد الملفات المطلوبة للإنضام الى منظمة التجارة العالمية، وفي إطار إتفاقية الزراعة، أنجز العراق إستمارة محدثة تتعلق بالدعم الحكومي، من قبل وزارة الزراعة للأعوام (2011–2012و2013) بدلاً من تلك التي صممت للأعوام (2000،2001،2002،2004،2005، و2006)، نظراً لعدم دقتها وأرسلت إلى منظمة التجارة، حيث وردت في شأنها الكثير من الملاحظات الفنية، وبالتالي تعمل وزارة الزراعة مع التعاون مع وزارة الزراعة على إجراء تعديلات جديدة بهدف إرسالها إلى المنظمة.[53]

كما يجري العمل على إستكمال ملف "الصحة والصحة النباتية" في الجزء الخاص بمنظمة الصحة، وقد تم تعديل نظام سلامة الأغذية رقم (29) لعام 1982 [54]، بنظام رقم (4) لعام 2011، كما تم تشريع قانون الصحة الحيوانية رقم (32) لعام 2011 الذي يهدف إلى:" الحفاظ على صحة وسلامة الثروة الحيوانية، وتنتميتها، كما الحفاظ على سلامة الأغذية ذوات المصدر الحيواني، وتوفير غذاء حيواني سليم للإنسان خال من المسببات

---

[51] علي كريم إذهيب، رغم إنفتاحة الإقتصادي.. العراق ما يزال خارج منظمة التجارة العالمية، الجزيرة، إقتصاد، 20-6-2021، https://www.aljazeera.net/ebusiness/2021/6/20/

[52] حراك حكومي لإنجاز متطلبات إنضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية، شبكة الإعلام العراقي، 15–06–2023، https://imn.iq/

[53] زياد طارق عبد الرازق، سيف صباح عبود، إنضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية (المساعي والتحديات)، المركز الديمقراطي العربي، مجلة قضايا آسيوية، العدد الخامس والعشرون، المجلد 4، برلين 2023، ص.117

[54] درر العراق، القوانين والتشريعات العراقية، نظام الأغذية رقم 29 لسنة 1985، http://wiki.dorar-aliraq.net/iraqilaws/law/8517.html

المرضية، وتشجيع المستثمرين في قطاع تربية الثروة الحيوانية بغية دعم الإقتصاد الوطني"، وحيث لا يسمح للدوائر الجمركية من إدخال الحيوانات والمنتجات الى العراق قبل فحصها.[55] كما تم تشريع قانون الحجر الزارعي رقم (76) لسنة 2012.

وفيما يتعلق بملف الملكية الفكرية فما زال العراق يعمل على توحيد كامل القوانين الحاكمة لها بما يجعله أكثر مواءمة لمبادئ منظمة التجارة العالمية ، إلاَ ان العراق لم يستكمل الإجراءات المطلوبة منه للإنضمام إلى المنظمة.

هذا وتشير الحقائق إلى أن الاتفاقيات التي تتعلق بالجوانب التجارية والاقتصادية المنظمة للتجارة الخارجية، ليست الأخلاقية, حيث تُلزم جميع الاتفاقات الدول الأعضاء بتغيير قوانينها المحلية[56]، وبالنظر في كافة الاتفاقيات سوف نجد انها عادة ما تصب في صالح الدولة المتقدمة التي تسعى إلى تصريف منتجاتها بالدول النامية، مقابل استيراد المواد الخام الرخيص منها، كما أن اتفاقية الزراعة التي تدعو إلى القضاء على الدعم المشوه للتجارة[(57)]. وقد يؤدي تخلي العراق عن دعم الزراعة الوطنية في ظل الظروف الحالية إلى تدهورها.

ب- التحدديات على المستوى الداخلي

تمارس الزراعة في العراق في المزارع الصغيرة وتتبع الممارسات التقليدية، مما يقلل من قدرتها على التكيف مع الصدمات وتوظيف التكنولوجيات الحديثة في العمليات الزراعية. فلا تتجاوز المساحة الإجمالية لأكثر من 80 % من المزارع العشرة هكتارات ، وغالبيتها عقارات غير متجاورة، إلى ذلك يعد الإعتماد على الواردات الغذائية التي تفاقمت في الفترة الأخيرة من العوامل الخطرة.

تشكل ندرة المياه ونوعيتها المتدنية مخاطر كبيرة على أنظمة الصناعات الغذائية في العراق ، الى جانب إنخفاض خصوبة التربة وإرتفاع ملوحتها وتمدد الكثبان الرملية نحو الأراضي الزراعة من المشكلات التي يواجهها القطاع الزراعي في العراق، وهي التي تدفع

---

[55] جمهورية العراق، مجلس القضاء الأعلى، قاعدة التشريعات العراقية، التشريع رقم 32، تاريخ 2013/10/28، قانون الصحة الحيوانية رقم 32 لسنة 2013

[56] محمد رسول مكي, محمد رسول مكي, استشراف أثار اتفاقية السلع الزراعية في منطقة التجارة العالمية على تنمية القطاع الزراعي في بيئة الاقتصاد العراقي, المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية, السنة العشرون, العدد الخامس والسبعون, كانون الأول سنة 2022، ص77.

[(57)] المرجع نفسه

بالعديد من العراقيين الى ترك أراضيهم، ويأتي ذلك مع إنخفاض كبير في إمدادات المياه بما يضر بالإنتاج الزراعي، وهذا ما سيعطل جزءاً من رأس المال المستثمر حالياً في الأنشطة الزراعية وغير الزراعية، إضافة الى زيادة أسعار المنتجين والمستهلكين كما زيادة أسعار الواردات الغذائية، وبالتالي سيكون الفقراء الأكثر تأثيراً بارتفاع الأسعار، وستؤدي الزيادة في أسعار المواد الغذائية إلى زيادة الفقر.[58]

وتتفاقم التكلفة الباهظة عن تغير المناخ، حيث يبلغ متوسط الإنخفاض في نصيب الفرد من الناتج الإجمالي في حوض الفرات في العراق 3.4 %، وتعلو نسبة التكلفة للمناطق الأكثر تضرراً لتبلغ 4.6 %ن ويتوقع أن تعاني المناطق الأكثر تضرراً خسائر في الناتج الإجمالي بما يقارب ال20%[59].

تعاني المؤسسات التي هي في صلب المنظومة الغذائية العراقية من سوء الفهم والإهمال على نحو مستمر، نظراً الى التدهور المتواصل في الدولة العراقية ، فتشارك شبكة معقدة من سبع وعشرين منظمة حكومية، منها وزارات وشركات مملوكة من الدولة وهيئات حكومية (لجان نيابية ووزارية) في المنظومة الغذائية، إضافة الى عمل 18 مجلساً وهيئةً على مستوى المحافظات و120 مجلساً وهيئة على مستوى الأقضية ، إلاَ انَ وزارة الزراعة التي تعد في صلب الشبكة المعقدة للمؤسسات الحكومية والمنافسة، تعاني من الضعف على مستويات الموارد البشرية، والعمليات، والموازنة والتفويض الذي يقتصر على الإنتاج الزراعي فقط، ، وتعاني الوزراة اضافة الى ذلك من غياب الإمكانات التقنية والنقص في التمويل والتجهيزات، هذا وتسيطر وزراة التجارة من خلال شركتيها العملاقتين، الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية والشركة العامة لتجارة الحبوب[60].

وقد ادى عدم اتمتت الجمارك العراقية الى ضياع الكثير من واردات الدولة واستغلال أطراف سياسية نفوذها للتهريب وعدم دفع التعريفة الجمركية، ما دفع بالهيئة العامة للجمارك الى العمل بالتصريحة الجمركية الإلكترونية في محاولة منها للحد من عمليات

---

[58] مجموعة البنك الدولي، تقرر المناخ والتنمية، العراق، كانون الأول 2022، ص. 33، www.worldbank.org

[59] الأمم المتحدة، الإسكوا، المبادرة الإقليمية لتقييم أثر تغير المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثر القطاعات الإجتماعية والإقتصادية في المنطقة العربية (ريكار)، بيروت 2021 ص. 22، ، https://www.unescwa.org/

[60] هادي فتح الله، الصدمات الإقتصادية الناجمة عن الجائحة وإنهيار الأسواق النفطية تكشف النقاب عن الحوكمة الهشة وإنعدام الأمن الغذائي في العراق، CARNEGIE Endowment For International Peace، 4 حزيران 2020، أزمة الحوكمة وانعدام الأمن الغذائي في العراق Carnegie Endowment for International Peace -

التهريب ورفع واردات الدولة المالية. وأدت عمليات التهريب الى تدفق مواد غذائية فاسدة ومنتهية الصلاحية الى الأسواق العراقية، تسبب بيعها في المحال التجارية الى تسجيل حالات تسمم ، حيث يتم بشكل يومي إتلاف أطنان من البضائع والأدوية الفاسدة التي تدخل العراق بطرق غير مشروعة، الى جانب ضعف الإجراءات الرقابية وأجهزة التقييس والسيطرة النوعية التي يجب أن تخضع جميع المواد الداخلة للفحوصات، إلاَ أنَ تلك الأجهزة تستند في حملاتها الرقابية والتفتيش الى البلاغات ، في وقت يجب أن يكون هناك حملات مستمرة ومفاجئة على الأسواق والمخازن الخاصة للتجار.[61]

الخاتمة

تسببت الظروف التي عاشها العراق، الى ترهل نظام السلامة الغذائية خصوصاً مع اعتماد البلاد على الإستيراد من الخارج الى نتائج :

النتائج

1- ضعف تفعيل الدور التشريعي والرقابي على المتجات الغذائية المتوفرة في الأسواق العراقية مقارنة مع الكميات الضخمة التي تدخل الأسواق، رغم تعدد القوانين والهيئات التي تنظم سلامة الغذاء.
2- الكثير من المنتجات الغذائية بحاجة الى فحوصات دقيقة إلاَ انَ العراق لم يواكب بشكل حقيقي التطورات في هذا المجال.
3- أنَ العقوبات المنصوص عليها في قانون حماية المستهلك رقم 1 لسنة 2010 غير رادعة وتحتاج الى أن تكون اقسى فيما يتعلق بجرائم الغش واتدليس والتضليل واستبدال صلاحية أو تغليف المواد بالغش.
4- متابعة المنتجات الغذائية من وقت خروجها من العمل ودخولها منظومة النقل ومن ثم تخزينها وفق الشروط البيئية المحددة في التجارة الدولية، إلاَ أنَ هذه السلسلة من المراقبة ضعيفة في العراق بما يحيل دون تتبع مسار تلك المواد.
5- العديد من التحديات التي تواجه الأمن الغذائي في العراق، والتي تفرض معالجة جذرية للتصدي للصدمات التي يفرضها التغير المناخي وندرة المياه والنزاعات

[61] صفاء الكبيسي، مواد غذائية منتهية الصلاحية تهدد حياة العراقيين، العربي الجديد، 16 كانون الأول 2023، www.alaraby.co.uk

الدولية التي تؤثر على التجارة الدولية ، وذلك من خلال توظيف التكنولوجيا الحديثة في الزراعة وصناعة الأغذية وتطبيق المعايير الدولية لتطويرها، وذلك لدعم الصادرات العراقية.

التوصيات

1- ضرورة التوسع في استعمال التكنولوجيا التي تدعم آليات القطاع الزراعي في فروعه ومراحله كافة.

2- الإستثمار في البحث والتطوير والإرشاد، وتطوير البحث العلمي عبر تعزيز الكليات المتخصصة مثل كليات الزراعة والغابات، الإدارة والإقتصاد، تقنيات البيئة، أقسام الحاسوب والبرمجيات، وغيرها في سبيل تطوير الزراعة والصناعات الزراعية.

3- تطوير الزراعات الذكية التي تستخدم ماء أقل وتربة أكثر خصوبة .

4- تتطبيق المعايير الدولية في الرقابة على تجارة السلع الغذائية، وتفعيل أجهزة الرقابة.

5- تعزيز الحوكمة عبر تعزيز التنسيق بين الوزارات والأجهزة الحكومية في سبيل ضمان شفافية أسواق الأغذية وكفاءتها.

6-جذب الإستثمار الخاص، وتشجيع الفلاحين على إستخدام تقنيات الري الحديثة، والإستثمار في إنشاء المخازن المبردة، وإطالة موسم التسويق وتعزيز استقرار الأسعار وعوائد الفلاحين.

لائحة المراجع

- المراجع باللغة العربية

أولاً- الكتب

1. سهيل حسين الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمّان، 2006
2. السيد أحمد عبد الخالق، السياسات البيئية والتجارة الدولية، دراسة تحليلية للتاثير المتبادل بين السياسات البيئية والتجارة الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة 1994
3. عبد الرسول عبد الرضا و خير الدين كاظم عبيد، تأثير الصفة الأجنبية في قانون الاستثمار العراقي رقم 13 لسنة 2006، منشورات جامعة بابل، 2009.
4. عبد العزيز مخيمر، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة، درا النهضة العربية، القاهرة 1981
5. فضل علي مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000.

ثانياً- التشريعات والقوانين

1. بيان تأسيس الشركة العامة للتجهيزات الزراعية، 1988، بيان تأسيس الشركة العامة للتجهيزات الزراعية – القوانين والتشريعات العراقية(dorar-aliraq.net)
2. تعليمات منح هوية الإستيراد الصادرة من الشركة العامة للمعارض والخدمات التجارية العراقية
3. جمهورية العراق، مجلس القضاء الأعلى، قاعدة التشريعات العراقية، التشريع رقم 32، تاريخ 2013/10/28، قانون الصحة الحيوانية رقم 32 لسنة 2013
4. جمهورية العراق، مجلس الوزراء، الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية قسم الملكية الصناعية، قانون براءة الإختراع والنماذج الصناعة رقم 65 لسنة 1970 المعدل والتعليمات، قانون براءة الاختراع والنماذج الصناعية رقم 65لسنة 1970(cosqc.gov.iq) pdf.
5. الجهاز المدزي للتقييس والسيطرة النوعية، نبذة عن الجهاز، الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية(cosqc.gov.iq)

6. درر العراق، القوانين والتشريعات العراقية، نظام الأغذية رقم 29 لسنة 1985، http://wiki.dorar-aliraq.net/iraqilaws/law/8517.html
7. قانون الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية رقم (54) لسنة 1979
8. قانون الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية رقم (54) لسنة 1979، المادة الأولى
9. قانون الشركات العامة رقم 22 لسنة 1997
10. القوانين والتشريعات العراقية، درر العراق، قانون الإستثمار، رقم التشريع 13، تاريخ التشريع 2006، http://wiki.dorar-aliraq.net/iraqilaws/law/20762.html
11. مجلس النواب العراقي، القوانين الصادرة، القانون رقم (14) لسنة 2010، قانون المنافسة ومنع الإحتكار
12. النظام القومي للسيطرة النوعية لسنة 1988

ثالثاً- الرسائل

1. اسيل عامر حمود، الشركات العامة في القانون العراقي رقم 22 لسنة 1997، رسالة ماجيستير، كلية القانون، جامعة النهرين، 2005.

رابعاً- الوثائق الرسمية

1. الأمم المتحدة، الإسكوا، المبادرة الإقليمية لتقييم أثر تغير المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثر القطاعات الإجتماعية والإقتصادية في المنطقة العربية (ريكار)، بيروت 2021 ، https://www.unescwa.org/
2. برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة، المراجعة الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي والتغذية في العراق، تشرين الأول 2018 مجموعة البنك الدولي، تقرر المناخ والتنمية، العراق، كانون الأول 2022، www.worldbank.org
3. بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء, التقرير السنوي, مديرية إحصاءات الزراعي، 2021.
4. الجهاز المركزي للتقيس والسيطرة النوعية، الموارد الوراثية وعلاقتها ببراءات الإختراع، العراق، 2022

5. الخطوط التوجيهية المتعلقة بنظم الرقابة على الواردات الغذائية، CAC/GL 47- 2003.
6. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة – الإستفادة من الأتمتة في الزراعة لتحويل النُظم الزراعية والغذائية، 2022.
7. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، دليل الزراعة الذكية مناخياً، الطبعة الثانية، روما 2018.
8. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، منظمة الصحة العالمية، أداة تقييم نظام الرقابة على الأغذية، روما 2020.
9. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، منظمة الصحة العالمية، هيئة الدستور الغذائي دليل الإجراءات ، الطبعة السادسة والعشرون، www.codexalimentarius.org.
10. الهيئة الوطنية للإستثمار، جمهورية العراق، رئاسة مجلس الوزراء، قانون الإستثمار والفرص الإستثمارية،(investpromo.gov.iq)

خامساً- الدراسات

1. زياد طارق عبد الرازق، سيف صباح عبود، إنضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية (المساعي والتحديات)، المركز الديمقراطي العربي، مجلة قضايا آسيوية، العدد الخامس والعشرون، المجلد 4، برلين 2023.
2. علي عبد الرحمن علي، إيناس محمد صالح، أثر تدابير الصحة والصحة النباتية على التجارة الدولية الزراعية، معهد بحوث الإقتصاد الزراعي،2006 .
3. محمد رسول مكي, محمد رسول مكي, استشراف أثار اتفاقية السلع الزراعية في منطقة التجارة العالمية على تنمية القطاع الزراعي في بيئة الاقتصاد العراقي, المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية, السنة العشرون, العدد الخامس والسبعون, كانون الأول سنة 2022.
4. هادي فتح الله، الصدمات الإقتصادية الناجمة عن الجائحة وإنهيار الأسواق النفطية تكشف النقاب عن الحوكمة الهشة وإنعدام الأمن الغذائي في العراق، CARNEGIE Endowment For International Peace، حزيران 2020،

أزمة الحوكمة وانعدام الأمن الغذائي في العراق – Carnegie Endowment for International Peace

خامساً- المقالات

1. علي كريم إذهيب، رغم إنفتاحة الإقتصادي.. العراق ما يزال خارج منظمة التجارة العالمية، الجزيرة، إقتصاد، 20-6-2021، https://www.aljazeera.net/ebusiness/2021/6/20/
2. حراك حكومي لإنجاز متطلبات إنضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية، شبكة الإعلام العراقي، 15-06-2023، https://imn.iq/
3. صفاء الكبيسي، مواد غذائية منتهية الصلاحية تهدد حياة العراقيين، العربي الجديد، 16 كانون الأول 2023، www.alaraby.co.uk
4. إندبندنت عربية، هل تخضع المنتجات الغذائية في العراق لسلسلة شروط التخزين؟، 3 مارس 2023، www.inependentarabia.com

- المراجع باللغة الأجنبية

1. FAO, Guideline For Food Import Control Systems, CAC/GL 47-2003, CAC/GL 47-2003 Guidelines for Food Import Control Systems-CAC Standards-International-Food Laws & Regulations-Documents-Global FoodMate
2. FAO, Principles For Food Inspection And Certification , CAC/GL 20-1995 https://www.fao.org
3. Secretariat of the Convention on Biological Diversity, Synthetic Biology, CBD Technical Series No.82, March 2015, 1978Synthetic Biology - March 2015.pdf (un.org)

4. Yves Gaudemet, Jean-Claude Venizia, André de laubadère, Traité de Droit Administratif, Librairie Générale de Droit et de Jurisprudence (L.G.D.J), 1999.

- **المواقع الإلكترونية**

1. https://www.fao.org/fao-who-codexalimentarius/about-codex/ar/
2. www.un.org
3. https://www.aljazeera.net/ebusiness/2021/6/20/
4. www.alaraby.co.uk
5. www.inependentarabia.com
6. البوابة الألكترونية / وزارة التجارة العراقية(mot.gov.iq)
7. الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية(cosqc.gov.iq)
8. الشركة العامة للمعارض والخدمات التجارية العراقية(fairs.iq)
9. www.worldbank.org
10. https://www.unescwa.org/